



## نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى الواحدة والستين لثورة الملك والشعب

الرباط 20 غشت 2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَحُجَّتِهِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَآلِهِ وَحُجَّتِهِ

شعبي العزيز

نخلد اليوم، الذكرى الحادية والستين لثورة الملك والشعب المجيدة، ليس فقط لكونها ملحمة  
وطنيّة، من أجل الحرية والاستقلال، وإنما لتجديد العهد على جعلها ثورة متواصلة، لتحقيق تطلعاتك  
المشروعة، وتعزيز مكانة المغرب، كفاعل وازن في محيطه الجمهوري والدولي.  
فمنذ تولينا العرش حرصنا على أن يكون التجاوب التلقائي بيني وبينك، عماد بناء مجتمع  
متقدم ومتماسك، يتسم لكل أبنائه، ويعتز كل مغربي ومغربية بالانتماء إليه.  
فالوطن للجميع، ومن واجب كل المغاربة، فرادى وجماعات، أن يواصلوا انخراطهم، بعزم  
وثبات، في الدفاع عن وحدة بلدهم، والنهوض بتنميته.  
والمغاربة شعب لهموحي يتطلع دائما لبلوغ أعلى الدرجات، التي وصلت إليها الدول المتقدمة.  
وهذا الصموح ليس مجرد حلم، ولا يأتي من فراغ، وإنما يستند إلى الواقع، وما حققه المغرب من  
منجزات ملموسة، في مساره الديموقراطي والتنموي.  
فأين وصل المغرب اليوم؟ وأين يمكن تصنيف الاقتصاد الوطني بين الدول؟ وهل يمكن  
اعتباره بلدا تنافسيا؟ أم يمكن وضعه ضمن الدول للصاعدة؟



معروف أنه ليس هناك نموذج محدد للدول الصاعدة. فكل بلد يواصل مساره التنموي الخاص حسب موارده البشرية والاقتصادية والبيئية، ورصيد الحضاري، وحسب العوائق والصعوبات التي تواجهه.

غير أن هناك معايير ومؤشرات ينبغي توفرها، للانضمام إلى هذه الفئة من الدول. وتمثل على الخصوص، في التصور الديمقراطي والمؤسسي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والانفتاح الجمهوري والدولي  
شعبي العزيم

كما هو معلوم، لا يمكن لأي دولة أن تنتقل بين عشية وضحاها، من مرتبة إلى أخرى، وإنما باستثمار التصورات الإيجابية التي راكمتها عبر تاريخها.

والمغرب نموذج لهذه التراكمات. فخلال 15 سنة الأخيرة، تمكن من ترسيخ مساره الديمقراطي، وتوليد دعائم نموذج تنموي، مندمج ومستدام، يقوم على المزوجة بين المشاريع الهيكلية، والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

لقد عرف الاقتصاد الوطني تحولا عميقا في بنيته، وتنوعا كبيرا في مجالاته الإنتاجية، وحقق نسبة نمو مرتفعة وقارة، وتمكن من الحفاظ على التوازنات الكبرى، رغم تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية .

وفي هذا الإطار، مكنت الاستراتيجيات القطاعية من تحقيق نتائج ملموسة، ساهمت في وضوح الرؤية، وفي إعادة تموقع الاقتصاد الوطني، على الصعيد الجمهوري والدولي.

وعلى سبيل المثال، فقد ساهم مخطط المغرب الأخضر ومخطط اليوتيس، في حصول المغرب على جائزة المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، لبلوغه أهداف الألفية، المتعلقة بمحاربة الفقر والمجاعة، مستتين قبل الموعد المحدد لها.

وذلك لما يقومان عليه من توازن بين المشاريع الكبرى، ذات المردودية العالية، وبين تشجيع الفلاحة المعاشية والتضامنية، والصيد التقليدي، واعتبارا لدورهما في تحسين الدخل بصفة دائمة.



كما ساهم مخلص الإقلام الصناعي، الذي يتركز على مقارنة مندمجة، بما فيها توفير التكوين المهني المناسب، مدعوما بالنقل النوعية، التي حققها القطاع التجاري والمالي والاقتصاد الرقمي، في تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني، على الصعيد القاري.

ولذا كانت البنيات التحتية من الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الاقتصادات الصاعدة، فإن ما يتوفر عليه المغرب من منجزات، في هذا المجال، قد ساهم في الرفع من تنافسية المقاولات والمنتجات الوطنية.

كما تعززت جاذبية الاقتصاد الوطني، بفضل الجهود المتواصلة، لتحسين مناخ الأعمال وإحداث أقطاب اقتصادية تنافسية، كالقطب الصناعي ملومة - لصنجة.

وإننا لنعبر عن ارتياحنا للمساهمة الفاعلة لعدد من مقاولات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية، في النهوض بالاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي والخارجي. ويعد المكتب الشريف للفوسفات نموذجا في هذا المجال، لما يتوفر عليه من استراتيجية وطنية ودولية ناجحة، ووضوح الرؤية، وحسن التدبير والنجاعة. وهو ما أكد انخراطه المغربي في السوق العالمي للفوسفات، الذي أصبح رهانا كونيا، لارتياحه الوثيق بالأمن الغذائي.

ومن أهم الدعامات، التي تقوم عليها الاقتصادات الصاعدة، الارتكاز على التنمية المستدامة، والاستفادة من الفرص التي يتيحها الاقتصاد الأخضر.

فقد عرف مجال الصاقات المتجددة، نقلة نوعية، نتيجة المشاريع الكبرى التي أطلقناها، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية النجاعة الصاقية، وسياسة لصوححة لتعبئة الموارد المائية.

ويعتبر مخلص المغربي للصاقة الشمسية والريحية، دليلا آخر على قدرتنا على رفع التحديات، وذلك بفضل الرؤية الواضحة والاستباقية، والتخليك المحكم، للأسبقيات الملحة، بما يضمن تلبية الحاجيات الصاقية لبلائنا، وتقليص التبعية للخارج، بالاعتماد على استغلال إمكاناتنا من موارد الصاقات المتجددة.

ولذا كان المغرب يحتاج لبعض الجهود فقط، لمواصلة السير بخطى واثقة، للانضمام إلى الدول الصاعدة، فإن سياسة الانفتاح الاقتصادي قد عززت مكانته كمحور للمبادلات الدولية.

وهو ما تعكسه الشراكات المثمرة، سواء مع الدول العربية، وخاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي، أو مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يعد المغرب ثاني مستثمر بإفريقيا.



وذلك بالإضافة إلى الوضع المتقدم، الذي يربط المغرب بالاتحاد الأوروبي، واتفاقيات التبادل الحر مع عدد كبير من الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة الاستراتيجية التي نعمل على تعميقها مع روسيا، إضافة إلى الشراكة التي نحن بصدد بلورتها مع الصين.

كما أن المغرب يعد صلة وصل أساسية في التعاون الثلاثي ومتعدد الأطراف، وخاصة من أجل ضمان الأمن والاستقرار، والتنمية بإفريقيا.

شعبي العزيز،

إن المكاسب والمنجزات التي تم تحقيقها، لا ينبغي أن تكون دافعا للارتياح الذاتي، بل يجب أن تشكل حافزا قويا على مضاعفة الجهود والتعبئة الدائمة.

فالقطاع المغربي إما أن يكون صاعدا، بفضل مؤهلاته، وتضافر جهود مكوناته، وإما أنه سيخلف مواعده مع التاريخ.

لقد بلغ نموذجنا التنموي مرحلة من النضج، تجعله مؤهلا للدخول النهائي والمستحق ضمن الدول الصاعدة. إلا أن السنوات القادمة ستكون حاسمة لتحسين المكاسب، وتقويم الاختلالات، وتحفيز النمو والاستثمار.

فهل هذا النموذج قادر على التقدم وعلى رفع التحديات والعوائق التي تواجهه؟

إذا كانت الدول تركز، بالأساس على تنافسية مقاولاتها، وخاصة تلك التي تصدر منتجاتها للأسواق الدولية، فإن الاقتصاد المغربي يسجل، مع الأسف، تأخر ملحوظا، بسبب تشتت وضعف النسيج الصناعي، ومنافسة القطاع غير المنظم.

إن هذا الوضع يتطلب تطوير مجموعات ومقاولات قوية، تعزز مناعة الاقتصاد الوطني، سواء لمواجهة المنافسة الدولية، أو من أجل تطوير شراكات مع المقاولات الصغرى، للنهوض بالتنمية، على المستوى الوطني.

ويعد توفير الموارد البشرية المؤهلة أساس الرفع من التنافسية، للاستجابة لمتطلبات التنمية، وسوق الشغل، ومواكبة التطور والتنوع، الذي يعرفه الاقتصاد الوطني.

وكما لا يخفى على أحد، فإن الحكامة الجيدة هي عماد نجاح أي إصلاح، والذاتية الأساسية لتحقيق أي استراتيجية لأهدافها.



فإلى أي حد يمكن لنظام الحكامة، في القطاعات الإنتاجية المغربية، أن يساهم في تأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني؟

صحيح أن اللحاق بركب الدول الصاعدة لن يتم إلا بمواصلة تحسين مناخ الأعمال، ولا سيما من خلال المضي قدما في إصلاح القضاء والإدارة، ومكافحة الفساد، وتخليق الحياة العامة، التي نعتبرها مسؤولية المجتمع كله، مواطنين وجمعيات، وليست حكرا على الدولة لوحدها. كما ينبغي أيضا تعزيز الدور الاستراتيجي للدولة، في الضبط والتنظيم، والإقدام على الإصلاحات الكبرى، لا سيما منها أنظمة التقاعد، والقطاعات الضريبية، والسهر على مواصلة تصحيح مبادئ الحكامة الجيدة، في جميع القطاعات.

شعبي العزيز،

يتميز المسار التنموي لعدد من الدول الصاعدة بظهور أعراض سلبية، تتمثل في توسيع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

لذا، فإننا حريصون على تلازم التنمية الاقتصادية، مع النهوض بأوضاع المواطن المغربي. ذلك أننا لا نريد مغربا بسرعتين: أغنياء يستفيدون من ثمار النمو، ويزدادون غنى وفقراء خارج مسار التنمية، ويزدادون فقرًا وحرمانًا.

وفي هذا الإطار، تندرج برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي عبرت عدة دول عن رغبتها في الاستفادة من تجربتها، وكذا الجانب الاجتماعي للمخططات القطاعية، التي تعكس أهمية خاصة للتنمية المحلية والبشرية.

لقد أردنا أن نبين ونؤكد ما هو معروف عن المغاربة، من جد وتفان في العمل. وقد أُنبتوا فعلا قدرتهم على العطاء والإبداع، كلما توفرت لهم الوسائل اللازمة، والكثافة المطلوبة، للقيام بأي عمل، كيفما كان نوعه، صغيرا أو كبيرا، فكريا أو يدويا، وذلك رغم آفة البصالة.

ويظل العنصر البشري هو الثروة الحقيقية للمغرب، وأحد المكونات الأساسية للرأس مال غير المادي، الذي دعونا، في خطاب العرش، لقياسه وتثمينه، نظرا لمكانته في النهوض بكل الأوراش والإصلاحات، والإنخراط في اقتصاد المعرفة.

ولن ما حققه المغرب من تقدم، ليس وليد الصدفة، بل هو نتاج رؤية واضحة، واستراتيجيات مضبوطة، وجهود وتضحيات جميع المغاربة.



وفي هذا الإحصار، نشيد بالحكومات المتعاقبة، إلى اليوم، وبروح الوصنية الصادقة، والمسؤولية العالية، التي أبادت عنها، خلال تدبير أمور البلاد.

ونود التنويه أيضا بالدور الهام للمقاولات الموأصنة، في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

كما نشيد بالدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني، لمساهمتها الفعالة في دينامية التنمية.

ونخص بالتقدير والإشادة الأحزاب السياسية والنقابات الجادة، التي كرسها الدستور كفاعل أساسي لا محيد عنه، في الدولة والمجتمع، اعتبارا لرصيدنا النضالي، ولما تتحلى به من وصنية صادقة، وروح الموأصنة المسؤولة، في معالجة القضايا الكبرى للأمة.

كما نتقدم لكل المنظمات النقابية بعبارات الشكر، على دورها الكبير، في توكيد السلم الاجتماعي، بمفهومه الشامل، خلال 15 سنة الأخيرة، دون، بالصعب، التفرغ في مبادئها الثابتة، دفاعا عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للصبة العاملة.

لذا، فقد استجبنا للمتمس المرفوع إلينا، من قبل المنظمات النقابية، بخصوص تمثيليتها بمجلس المستشارين، الذي كان في الصيغة الأولى لمشروع الدستور الجديد، عبارة عن غرفة لمثلي الجماعات الترابية فقط.

كما أننا حريصون على مواصلة القيام بدورها المجتمعي والتنموي، في التزام بواجباتها الوصنية، في البناء والإصلاح، والسلم الاجتماعي، بقدر استفادتها مما يخوله لها القانون من حقوق ولا يفوتنا، أن نوجه تحية تقدير لنساء ورجال التعليم، وخاصة بالعالم القروي، على جهودهم من أجل تكوين أجيال من الأخص المؤهلة، التي ساهمت بنصيها في النهوض بالأوراق التنموية، ولما يقدمونه من تضحيات في سبيل تربية الأجيال الصاعدة.

شعبي العزيز،

إن كسب رهان اللحاق بركب الدول الصاعدة ليس مستحيلا، وإن كان ينهوي على صعوبات وتحديات كثيرة.

والمغرب، ولله الحمد، يتوفر على جميع المؤهلات، لرفع هذه التحديات. وفي مقدمتها شبابنا،

الواعي والمسؤول.



ولنا اليقين، بأن شبابنا وشاباتنا قادرين بما يتحلون به من روح الوصية، ومن قيم المواطنة  
الإيجابية، ولما يتوفرون عليه، من عبقرية خلاقة، على النهوض بتنمية بلادهم، ورفع تحديات دخولها  
نادي الدول الصاعدة.

وبذلك نواصل جميعاً حمل مشعل الثورة المتجددة للملك والشعب، في تلاحم وثيق بين  
مكونات الأمة، ووفاء دائم للأرواح الكاهرة، لكل من بصلها الخالد، جدنا المغفور له جلالة  
الملك محمد الخامس، ورفيقه في الكفاح، والذنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله  
مشواهما، ولشهداء المقاومة والتحرير الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."